

بتاريخ: 25 نوفمبر 2019 العدد: 603 المصدر: جريدة المال (2019-11-17)

الحكومة تتحالف مع الصندوق السيادي لمواجهة استحواذ صغار ملاك البقر على الألبان



قال هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، إن 80% من مصادر الألبان التي يتم تجميعها من السوق مصدرها أفراد يمتلكون ما بين بقرة إلى خمس بقرات -صغار ملاك البقر- لافتاً إلى أن هذا السوق مفتت ويحتاج لمشروع عملاق لتفادي أي أزمة قد تحدث إذا ما قرر الأفراد التخلي عن تربية أبقارهم.

[رابط الخبر](#)

الرأي

تعد صناعة الألبان واحدة من أكبر الصناعات في مصر، حيث تحتل مكانة هامة في الإمدادات الغذائية، وتتسم بعدد هائل من المنتجات، وهو ما دفع الحكومة لتبني خطة قومية لزيادة إنتاج مصر من الألبان خلال

الفترة القادمة، وعلى الرغم من الجهود الواضحة التي تبذل لتطوير القطاع إلا أن هذا الخبر يثير الكثير من الأسئلة والاستفسارات سواء من حيث الأسباب الداعية إلى تبني تلك الخيارات، أو طبيعة تلك الخطوات ومراحل تنفيذها.

أولا الأسباب الداعية إلى تبني تلك الخيارات:

1. يشير الخبر إلى سعي الحكومة لمواجهة استحواذ صغار الفلاحين على سوق الأبقار، مما يثير سؤالاً حول ما المقصود باستحواذ صغار الفلاحين على السوق وما طبيعة ذلك الاستحواذ؟، خاصة وأن نص الخبر يشير إلى الأفراد الذين يمتلكون من بقرة الي خمس بقرات؟!.
2. بالرغم من أهمية التخطيط المسبق لمواجهة الأزمات التي من الممكن حدوثها، يبقى التساؤل حول ما هي طبيعة الأزمة التي من الممكن حدوثها في ظل استحواذ صغار الملاك على 80 % من حصة السوق؟، خاصة وأن معظم هؤلاء تربطهم منظومة متكاملة من تربية الأبقار والمواشي من حيث مصادر الدخل، أو توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء أو غيره.
3. حتى ولو أن هناك عزوف من قبل الفلاحين عن تربية المواشي تم ملاحظته (بحسب الخبر) خلال الفترة السابقة، أليس من الأولي توجيه الجهود إلى حل المشكلات التي دفعت هؤلاء الملاك إلى ذلك وتقديم الدعم اللازم لهم كخفض أسعار العلف ومراقبة الإنتاج وتسهيل عملية التسويق؟
4. أليس من الأولي تنظيم مراكز لتجميع الألبان، وتقديم العناية الصحية للأبقار والمواشي، ومحاولة ربط الشركات الكبرى بصغار الفلاحين من خلال تلك المراكز؟
5. هل تأسيس شركة بديلة لمواجهة ذلك الاستحواذ من الممكن أن يكون بديلاً احتكاريًا ويشكل مشكلة أكبر؟
6. حتى لو اقتضت الحاجة إنشاء شركات خاصة بذلك القطاع، أليس من الأولي أن يكون ملاكها هم هؤلاء الفلاحين وملاك الأبقار والمواشي؟

ثانيا ما يتعلق بتأسيس الشركة:

1. هل تم دراسة التكلفة والعائد من حيث الإقدام على مثل تلك الخطوة وأثر ذلك على الفلاحين ومصادر دخلهم؟
2. هل تم التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة المختصة كوزارة الزراعة وغيرها؟
3. هل تم التنسيق بين الحكومة وبين الشركات الكبرى لإنتاج الألبان في مصر، ومدى تأثرهم بتلك الخطوة أو تأثيرها؟

جدير بالذكر أن هناك مشكلات جوهرية يعاني منها سوق الألبان في مصر تتمثل في:

- عدم وجود المراعي المناسبة وارتفاع درجات الحرارة، وخاصة في المناطق الصحراوية، وارتفاع أسعار العلف في العديد من المحافظات.
- غياب و/أو ضعف القوانين والتشريعات اللازمة لضبط جودة الألبان ومنتجاتها مما خلق نوعاً من الفوضى في العملية التسويقية.
- عدم كفاية التشريعات القانونية والتنظيمية التي تنظم وتراقب الوظائف التسويقية والعلاقة بين كافة المشاركين بالعملية التسويقية من منتجين وتجار ووسطاء ومستهلكين، ومثال على ذلك أزمة قرية «إبشواى الملق» في العام السابق، والتابعة لمركز قطور، بمحافظة الغربية، والتي تستأثر بإنتاج 25% من كمية الألبان في مصر، وذلك بعد قرار أصحاب شركات إنتاج الجبن ومشتقاته تخفيض سعر كيلو اللبن ما بين 70 قرشا إلى جنيه وهو ما سبب لهم خسائر فادحة.
- ضعف تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالجودة والمواصفات والمقاييس نظراً لعدم كفاية الكوادر من جهة ولعدم كفاية التدريب المقدم للمراقبين من جهة أخرى.

كما يلاحظ أن:

- الإنتاج الكلي لمصر من الألبان السائلة لأغراض الشرب يعادل 5 مليون طن.

مصر لديها اكتفاء ذاتي من الألبان المخصصة للشرب المباشر، ويصل نصيب الفرد من إنتاج الألبان إلى 50 كيلو جراماً سنوياً (وفقاً لـ

<https://www.agri2day.com/2018/06/03/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتمد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)

جميع الحقوق محفوظة